

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

### أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل جدول المرتبات المرفق بهذا القانون بجدول المرتبات حرف (أ) الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يولي سنة ١٩٦٤ م

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

### الجدول

المرتبة	الوظيفة
جنيه ٢٠٠٠	(١) مدير النيابة الإدارية
جنيه ١٨٠٠	(٢) وكيل عام النيابة الإدارية من ١٣٠٠ إلى ١٨٠٠ بعلاوة ٧٢ سنويا (بدرجة محام عام)
جنيه ٩٠٠	(٣) رؤساء النيابة من ٩٠٠ إلى ١٤٤٠ بعلاوة ٦٠ سنويا
جنيه ٥٤٠	(٤) وكلاء نيابة من الفئة الممتازة من ٥٤٠ إلى ١٢٠٠ بعلاوة ٤٢ سنويا
جنيه ٤٢٠	(٥) وكلاء نيابة من ٤٢٠ إلى ٧٨٠ بعلاوة ٢٤ سنويا
جنيه ٢٤٠	(٦) مساعدي النيابة من ٢٤٠ إلى ٦٠٠ بعلاوة ١٨ سنويا

وتسرى فيما يتعلق بالمرتبات والمعانات جميع القواعد الخاصة برجال النيابة العامة .

مادة ٦٣ - على الجهات المشرفة على أعمال التنظيم وعلى المحافظات أن تخطر الجهة القائمة على السجل العيني في أول كل شهر برخص البناء والهدم المعطاة لأصحاب الشأن ويربط العوائد المستجدة وذلك لكي تقوم الجهة الأخيرة بتطبيق نظام المدن على الوحدات المقاربية المنشأة عليها هذه الأبنية عند إدراج أي تصرف يتعلق بها في السجل العيني .

مادة ٦٤ - على السلطات المختصة أن تقدم البيانات والأوراق التي تطلبها الجهة القائمة على السجل العيني أو التي يوجب القانون تقديمها والمتعلقة بإجراءات القيد خلال عشرين يوما من تاريخ طلبها .

### الباب الثامن

#### العقوبات

مادة ٦٥ - كل من قوصل إلى قيد محرر لسبب عقار مملوك للغير أو ترتيب حق عيني عليه مع علمه بذلك يعاقب بالحبس وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أي قانون آخر .

ويعاقب على الشروع في هذه الجريمة بنصف العقوبة .

مادة ٦٦ - يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز عشرة جنيهات وتتعدد الغرامة بتعدد المخالفات .

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن نظم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛